

ملخص باللغة العربية

تُعالج هذه الدراسة، التغيير في الموقف الأميركي من انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة، تلك الحرب التي أحدثت نهايتها الكثير من التحولات الدولية، وطالت النظام الدولي بعد انهيار نظام القطبية الثنائية، وظهور النزعة الاقتصادية والقضايا النفعية، والتركيز على المصالح، وليس الأيديولوجيا التي كانت سائدة خلال الحرب الباردة، إذ كان الصراع بارزا بشكل كبير بين الأيديولوجيتين الرأسمالية والاشتراكية.

ومن جهة أخرى، تُناقش هذه الدراسة، التطورات الاقتصادية الصينية، خاصة في ضوء اعتماد الصين على تطوير اقتصادها من خلال التجارة الخارجية وجذبها للاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى وجود اقتصاد قوي، نتج عنه قفزة نوعية في معدلات النمو الاقتصادي الصيني، كما أوجد نخبة اقتصادية تسعى إلى مضاعفة الربح والادخار. وفي الوقت نفسه سعى الحزب الشيوعي إلى إدخال بعض التغييرات السياسية الطفيفة من خلال مكافحة الفساد.

وكنتيجة لإدخال الصين عناصر من الرأسمالية وتحديدا مفهوم اقتصاد السوق أوجد نموذج فريد من نوعه في الصين كونها مزجت بين عناصر من الاشتراكية والرأسمالية، مع العلم أنها ما زالت حتى الآن تُعد دولة شيوعية، كما أن الولايات المتحدة تعتبرها أيضا كذلك. إلا أنه يمكن القول أيضا إنها تمر بمرحلة انتقالية، غير معروف بعد إن كانت ستبقى ضمن إطار هذا النموذج الفريد، أم ستتحول إلى دولة رأسمالية؟

اعتمدت الباحثة في مقاربتها للاقتصاد السياسي على النظرية الواقعية الجديدة بناء على نموذج معرفي وإطار عام لتفسير أسباب التغيير في الموقف الأميركي من انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وكذلك تفسير التطور الذي طرأ على الاقتصاد الصيني منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر. وعليه، تُعد هذه الدراسة حصيلة (تفاعل) بين الاقتصاد والسياسة. إذ تعتبر الدراسة أن هذه النظرية هي أحسن نظرية لفهم

التغيرات الأميركية الذي دفع بها في نهاية المطاف إلى الموافقة. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت الباحثة النظرية الليبرالية الجديدة، خاصة في مسألة اقتصاد السوق.

وفي رأيي، ما كان للتجربة الصينية النجاح والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لولا وجود قيادة حكيمة ذات إرادة قوية، ولولا الإصرار الكبير لتلك القيادة لتصبح الصين عضوا في هذه المنظمة العالمية، بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، والذي مهدت له سنوات طويلة من الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي، تلك التي بدأتها الصين منذ العام 1978. ويُستشف من ذلك، أن دور الدولة ما زال موجودا وواضحا، رغم الحديث عن تراجعها لصالح الشركات العالمية متعددة الجنسيات.

فلا شك، أن هذا الإصرار الصيني والرغبة الحقيقية في التطور والارتقاء نحو القمة، بالإضافة إلى فشل الولايات المتحدة الأميركية في كبح جماح الصين وإضعاف قدراتها الاقتصادية والعسكرية، دفع بالولايات المتحدة الأميركية إلى الموافقة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، لأسباب ذات طابع سياسي بالدرجة الأولى، تليها أسباب اقتصادية. فالسبب الأساسي في موافقة الولايات المتحدة نتج عن تخوفها من صعود القوة الصينية، التي ممكن أن تتحدى الهيمنة الأميركية مستقبلا. فالموقف الأميركي تشكل بغية تخفيض القوة الصينية ومنعها من أن تصبح قوة عالمية تُنافسها في كل المجالات. فقد رأت الولايات المتحدة للحد من القوة الصينية وتخفيضها هو دمج الصين بالاقتصاد الدولي، الأمر الذي يجعلها مع محاولات تغريبها أن تصبح دولة ليبرالية متعاونة غير عدائية.

ومن جهة أخرى، ترى الدراسة أن الصين، وضمن نهجها السلمي في سياستها الخارجية، تعمل على كسب الوقت وكسب ود الدول الغربية المتقدمة خاصة الولايات المتحدة، فهي نجحت في إقامة علاقات جيدة مع الغرب - كما هو الحال أيضا مع دول العالم التي تحاول أيضا كسب ود الصين لما تتمتع به الأخيرة من إمكانيات وفرص عمل، خاصة في حجم سوقها الكبير - . وقد أظهرت الصين وما زالت عدم استعدادها للدول الغربية،

حتى يتسنى لها تحقيق النجاحات في مجال التنمية وتحديث وتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي يُمهد لها الطريق للوصول إلى مصاف الدول العظمى.

وتُظهر الدراسة أنها ليست محاولة فقط لسرد وقائع وأحداث وإحصائيات، بل تحاول أيضا - من خلال الوقوف على المتغير الأميركي - تعقب التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الصيني وكذلك الأميركي بعد الحرب الباردة، خاصة قبل وبعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001.

وخلاصة القول، أن الدراسة التي تحاول تتبع الموقف الأميركي من انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، تخلص إلى نتيجة مفادها أن كل المحاولات الأميركية تجاه الصين باءت بالفشل، ولم تنجح في إبقاء الصين ضعيفة، بل نجحت الصين بالتنمية وفاقته كل التوقعات، كما نجحت في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وجاء ذلك من خلال التركيز على العلاقات المتبادلة والمصالح الاقتصادية والسياسية. وفي ذلك يتساءل المرء، هل فرضت الولايات المتحدة مفاهيم الرأسمالية على الصين للسماح لها بالانضمام إلى المنظمة العالمية، أم أن الصين سارت برغبتها باتجاه اقتصاد السوق دون أية قيود وشروط من الولايات المتحدة مع محافظتها على خصوصيتها؟ هذه أسئلة ستبقى مفتوحة للإجابة عليها مستقبلا إن شاء الله.